2008/5/31

المرحلة الأولى من العهد الرئاسي الجديد:
ثلاث مهام وبضعة أسئلة

عبد الحليم فضل الله

لن تكون مهمة الرئيس ميشال سليمان سهلة، فبالكاد سيحظى بفرصة إدارة الأزمة. هذا ما يوحي به الأداء السياسي الذي أعقب الانتخاب، والروح الثأرية التي تعتمل في صفوف الموالاة. وما زالت التسويات الكبرى تنتظر ظروفاً داخلية وخارجية مؤاتية لتليين الاصطفافات الحادة المرسومة اصلاً لخوض النزاعات وليس لإبرام التفاهمات، وربما انحصر دور الرئيس أثناء المرحلة الانتقالية الممتدة حتى نهاية ولاية جورج بوش أو حتى الانتخابات النيابية المقبلة، في تأمين الحد الأدنى من التوافق المطلوب لإدارة عجلة الحكم، وتسيير أمور السلطة.

لكن المراوحة السياسية المتوقعة، لا تشمل بالضرورة كل شؤون الدولة، فقد تتيح التوازنات الجديدة الفرصة لطرح قضايا خلافية ظلت خارج النقاش منذ أن احتكر فريق واحد القرار الاقتصادي، على أمل أن يكون الحوار حول المسائل الاقتصادية إن حصل، مدخلاً نحو تصحيح المفاهيم الموروثة وإعادة النظر بأساليب وسياسات أثبتت فشلها تارة وخطورتها تارة أخرى.

المهام التي يجب أن توضع على جدول أعمال العهد الجديد كثيرة، لكن المسائل الثلاث التالية تفرض نفسها بقوة وتتلاءم مع الطابع الانتقالي للفترة القادمة؛ وهي أولاً؛ إدارة التدفقات المالية والمساعدات والقروض على نحو يسمح بزيادة معدلات النمو و تخفيض الدين العام؛ وثانياً؛ تمتين عناصر التحوّط المالي والنقدي التي تتآكل شيئاً فشيئاً على الرغم من الاستقرار اللافت حتى الآن؛ وثالثاً؛ اتخاذ إجراءات اجتماعية عاجلة تساعد على احتواء التدهور المعيشي الخطير والحدّ من تضخم أعداد الفقراء واتساع بؤر الفقر.

المطلوب في المسألة الأولى وضع إستراتيجية وطنية لتحسين آلية توظيف واستخدام الكتل المالية الكبيرة التي يتلقاها لبنان سنوياً. وفي اطار هذه الاستراتيجية لا بد من التمييز بين القروض والمساعدات المخصصة للحكومة وبين التدفقات المالية الآتية من الخارج لتصب في الجهاز المصرفي، فالأولى يجب أن تستعمل حصراً في إطفاء أكبر قيمة ممكنة من الدين العام، فيما ينبغي الاستفادة من السيولة المتراكمة لدى المصارف لتمويل المشاريع وتحريك النمو.

وعلى عكس هذا التوجه، تستخدم المصارف الأموال الفائضة لديها حالياً لأغراض تعزيز السيولة، و التوسع المصرفي في الخارج، و زيادة قروض الاستهلاك دون أن تحظى القطاعات الاقتصادية بحصة كافية من الودائع الجديدة. وبالمقابل لم تمثّل الأموال المرصودة لدعم الموازنة سوى ربع تعهدات مؤتمر باريس 3، ومعظمها قروض بفوائد السوق العالمية، فيما خصص القسم الباقي لدعم القطاع الخاص وتمويل المشاريع ومساعدة القوى المسلحة ودعم برامج إدارة

المخاطر في القطاع المالي والمصرفي، وعلى أهمية هذه البنود فإنها سترتّب أعباء إضافية على الخزينة وربما أدت الى زيادة حجم الدين العام. وبالمحصلة تلقى لبنان في السنة الأخيرة دفقاً مالياً من الخارج يوازي 60% تقريباً من ناتجه المحلي، لكنه أخفق في تخفيض دينه العام أو تحسين معدلات نموه الاقتصادي على نحو ملموس.

بوسع رئيس الجمهورية من ناحيته تجيير الدعم العربي الذي ناله، لصالح معالجة المشكلة المالية، فيقوم مثلاً بدعوة الدول النفطية الى استثمار جزء من فوائضها الهائلة الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط، في سندات الدين العام، لكن بفوائد مخفوضة أو رمزية وآجال طويلة. أملاً في أن يؤدي ذلك إلى عكس مسار نمو الدين وتقليص كلفته إلى النصف دفعة واحدة، وهو ما فشلت مؤتمرات المانحين السابقة في تحقيقه. الجدير ذكره هو أن واشنطن استعملت جزءاً من موجودات الصناديق السيادية العربية لاحتواء أزمة الرهن العقاري التي كبدت المصارف العالمية الكبرى ما يزيد عن 1000 مليار دولار من الخسائر.

في المسألة الثانية؛ مثّل لبنان حتى الآن حالة فريدة، وأظهر مناعة نادرة تجاه الاضطرابات قياساً الى النماذج المعيارية والدول المماثلة. ويعزو صندوق النقد الدولي قدرة لبنان على إدارة الضغوط رغم الصدمات السياسية القاسية والمديونية الضخمة، إلى جاذبية جهازه المصرفي للمودعين العرب وللبنانيين غير المقيمين. بيد انّ الاعتماد على الأموال الآتية من الخارج وحدها هو رهان محفوف بالمخاطر، فالتدفقات الخارجية (فيما عدا تحويلات المغتربين) تتسم بالتقلب، وهي خاضعة لتأثيرات محليّة وخارجية لا يمكن توقعها او التحكم بها، كما أنّ أداء القطاع المصرفي ليس بالقوة التي يظهر بها، حيث يظهر تقرير المنافسة العربيّة الأخير أن لبنان يشغل مرتبة متأخرة بين دول MENA في معايير الأداء المصرفي، وخصوصاً في مجالي الصناعة المصرفية الالكترونية والإدارة المصرفية. ومن عناصر التحوط التي ينبغي الاهتمام بها: تحفيز المصارف على تنويع تسليفاتها، وإعادة النظر بالسياسة النقدية المعتمدة على فوائد حقيقية مرتفعة، وصولاً إلى توثيق الصلة بين مؤشرات الاقتصاد الحقيقي ومؤشرات الاقتصاد المالي.

أما فيما يتعلق باحتواء الأزمة المعيشية التي تفاقمت في العامين الماضيين، فيمكن الاستفادة مما انتهت إليه جلسات الحوار الاجتماعي والاقتصادي التي رعاها الاتحاد الاوروبي، والإجماع الذي تم التوصل إليه حول ضرورة المبادرة إلى وضع سياسات اجتماعية مديدة تركز على جميع اللبنانيين دون تمييز، وتراعي في آن معاً معياري العدالة والمنافسة، و تولي عناية مكثفة للموارد البشرية والطاقات النادرة.

إنّ حكومة يشارك فيها الجميع هي مكان مناسب لمعالجة هذه المسائل والرد على أسئلة أخرى طال الخصام حولها؛ مثل: أي سياسة للخصخصة ينبغي انتهاجها، وكيف تحدد أولويات الاستثمار العام، وما هي الإجراءات التنظيمية التي تؤدي إلى تحسين استخدام الموارد الطبيعية ومراعاة الاستدامة البيئية والتنموية، ومتى يجب إصلاح النظام الضريبي وكيف..

أسئلة لا تحسمها مرحلة انتقالية حرجة وائتلافات هشّة، لكن بلورة الاسئلة هي خطوة أولى للحصول على إجابات أفضل، والسير قدماً نحو اقتصاد جديد يوفر الاستقرار الداخلي وينسجم مع الاحتياجات الإستراتيجية لهذا البلد الصغير.